

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة
وعضوية القضاة السادة
يوسف الطاهات ، ياسين العبدلات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين

المستدعي : مساعد النائب العام / عمان .

الموضوع : تعيين مرجع عملاً بأحكام المادتين ٣٢٢ و ٣٢٣ من قانون أصول المحاكمات
الجزائية .

بتاريخ ٢٠١٣/٧/٢١ رفع مساعد النائب العام في عمان أوراق هذه القضية إلى
محكمةنا طالباً تعيين المرجع المختص بنظر القضية لصدور قراراتين متناقضتين واشتمل
الطلب على ما يلي :

١ - بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٢ قررت محكمة استئناف عمان في القضية رقم ٢٠١٣/١٤٧٢٦
عدم اختصاصها بالنظر بهذه القضية ، وإن محكمة بداية جنوب عمان بصفتها الاستئنافية
هي المختصة بنظرها وقررت إحالة الأوراق .

٢ - بتاريخ ٢٠١٣/٧/١١ قررت محكمة بداية جنوب عمان بصفتها الاستئنافية في
القضية رقم ٢٠١٣/١٠٦٩ عدم اختصاصها بالنظر بهذه القضية ، وإن محكمة استئناف
عمان هي المختصة بنظرها وقررت إحالة الأوراق .

٣ - أدى صدور القرارين المتناقضين إلى وقف سير العدالة .

٤ - محكمكم صاحبة الصلاحية بتعيين المرجع المختص بنظر هذه القضية .

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب بنهايتها تعيين المرجع المختص
مبدئياً أن محكمة استئناف عمان ، هي المرجع المختص بنظر الدعوى موضوع الطلب .

القرار

بعد التدقيق والمداولة ، نجد إنه وبتاريخ ٢٠١٣/٣/٦ تقدمت المشتكية شركة بواسطة وكيلها بشكوى إلى محكمة صلح جزاء

جنوب عمان ، ضد المشتكى عليه ، رمضان حسين رمضان جابر ، بجرم :

- إصدار شيك لا يقابله رصيد خلافاً لأحكام المادة ٤٢١ من قانون العقوبات .

وبتاريخ ٢٠١٣/٣/١٩ اصدر قاضي صلح جزاء جنوب عمان قراره في القضية رقم ٢٠١٣/١٣٤٥ المتضمن أن البنك المسحوب عليه البنك الأردني الكويتي / فرع نزال ولم يتم إلقاء القبض على المشتكى عليه ضمن اختصاص محكمة صلح جزاء جنوب عمان وقرر إحالة أوراق الدعوى إلى مدعي عام جنوب عمان لإجراء المقتضى القانوني .

تقدم مدعي عام جنوب عمان باستئناف القرار المذكور إلى محكمة استئناف عمان .

بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٢ وفي القضية رقم ٢٠١٣/١٤٧٢٦ أصدرت محكمة استئناف جزاء عمان قرارها المتضمن عدم اختصاصها بنظر الاستئناف ، وإحالة الأوراق إلى محكمة بداية جزاء جنوب عمان للنظر في الدعوى بصفتها الاستئنافية حسب الاختصاص .

بتاريخ ٢٠١٣/٧/١١ وفي القضية رقم ٢٠١٣/١٠٦٩ قررت محكمة بداية جزاء جنوب عمان إعلان عدم اختصاصها بنظر الاستئناف وإحالة الأوراق إلى محكمة استئناف للنظر في الدعوى حسب الاختصاص .

في القانون :

نجد من الرجوع إلى المادة ٢٨ من قانون محاكم الصلح المعدلة بالمادة ١٠ من قانون محاكم الصلح المعدل قد نصت على أن تستأنف إلى محكمة البداية بصفتها الاستئنافية الأحكام الصلحية الجزائية التالية :

١ - الأحكام الصادرة في المخالفات ما لم يكن الحكم صادراً بالغرامة .

٢ - الأحكام الصادرة في الجنب المنصوص عليها في المادة ٤٢١ من قانون العقوبات .

٣ - الأحكام التي تكون العقوبة المحكوم بها الحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .

٤ - الأحكام الصادرة في الجرح التي تكون العقوبة المحكوم بها الغرامة مهما بلغ مقدارها .

وفيما عدا ذلك تستأنف الأحكام الجزائية إلى محكمة الاستئناف .

وفي الحالة المعروضة ومن الرجوع إلى قرار محكمة صلح جزاء جنوب عمان الصادر في الدعوى رقم ٢٠١٣/١٣٤٥ تاريخ ٢٠١٣/٣/١٩ أنه قضى بعدم اختصاص محكمة صلح جزاء جنوب عمان المكاني بنظر الدعوى ، وإحالة الأوراق إلى مدعي عام جنوب عمان لإجراء المقتضى القانوني .

ولما كانت المادة ١٠/١ من قانون محاكم الصلح قد حددت حصراً الحالات التي تستأنف إلى محكمة البداية بصفقتها الاستئنافية ، ولم تتضمن تلك الحالات المشار إليها الأحكام الصادرة بعدم الاختصاص المكاني ، مما ينبني على ذلك والحالة هذه أن محكمة استئناف جزاء عمان ، صاحبة الاختصاص بنظر الاستئناف المقدم من مدعي عام جنوب عمان .

لهذا نقرر تعيين محكمة استئناف جزاء عمان عملاً بأحكام المادة ٣٢٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية مرجعاً مختصاً للنظر في هذا الاستئناف وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني .

قراراً صدر بتاريخ ٢٦ ذي الحجة لسنة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٠١٣/١٠/٣١ م

القاضي المترئس
عضو
عضو
رئيس الديوان
دقق س هـ